الفصل الرابع

الربيع العربي يكشف مستور (انقلاب حماس)

مع أن اندلاع الثورات في تونس ومصر وغيرها من البلدان أحدث ارتباكاً مؤقتاً في إسرائيل، وضخم من مراهنات بعض قوى الإسلام السياسي ومنها حركة حماس الحاكمة في قطاع غزة، إلا أن المفارقة الخطيرة التي تسترعي التوقف عندها، أنه في زمن ما يسمى بالربيع العربي يتزايد النفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة العربية بحيث لم تعد ولو دولة واحدة خارج إطار هذا النفوذ!، وأنه في زمن ما يسمى بالربيع العربي يزداد الاستيطان الإسرائيلي والتهويد في الضفة والقدس وتدنيس المقدسات بشكل غير مسبوق، كما يزداد الوضع المالي والاقتصادي تدهوراً، بل حتى الجهود العربية لإتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام توقفت؟! لم يعد مجالاً للشك أن الانقسام الذي يؤسس لإمارة أو دولة غزة جزء من الإستراتيجية التي أشرنا إليها وإنجاز متقدم لما يسمى (الربيع العربي)، ولذا تعمل كل القوى الفاعلة في المعادلة المُشار إليها على تكريس الانقسام.

أولاً: الانقسام جزء من معادلة إقليمية جديدة

كسر الحصار ودولنة غزة(1)

بعد الجولة الخارجية في يناير (2012) للسيد إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة غزة، قال المستشار السياسي لهنية يوسف رزقة، وكذلك الناطق الرسمي باسم حركة حماس سامي أبو زهري: إن هذه الزيارة التي استُقبِل فيها هنية استقبال رؤساء الدول كسرت الحصار المفروض على غزة! والسؤال: ماذا بعد كسر الحصار على غزة إن كُسر بالفعل؟ وهل القول بكسر الحصار يعني أن غزة لم تعد خاضعة للاحتلال الإسرائيلي؟ وما هو التكييف القانوني الدولي لوضع قطاع غزة الآن؟ قبل الإجابة على هذه الأسئلة يجب التأكيد على أن تفكيك الحصار عن القطاع وإعادة تعميره مكسب

لأهل غزة، وأن من حق إسماعيل هنية أن يصول ويجول في العالم لأنه يمثل حركة فازت في انتخابات تشريعية أو لأنه يمثل حركة مقاومة كما يقول، ولكن حسابات الإنجازات الصغيرة يجب أن لا تنسينا الحسابات الإستراتيجية المتعلقة بمجمل القضية الفلسطينية أو تكون على حسابها، فغزة ليست فلسطين، ولا نريد أن تُغَيِّب غزة فلسطين.

أحداث متزامنة تشهدها القضية الفلسطينية كلها تصب في صيرورة تكريس فصل غزة عن الضفة ودولنة قطاع غزة بحيث باتت دولة أو إمارة غزة تنتظر من يقرع الجرس، ويعلن قيامها أو الاعتراف بها رسمياً. إنه مخطط تتوالى حلقاته وتتكشف تفاصيله لكل حصيف ومتابع إلا لمن لا يريد أن يرى الحقيقة، أو يراها ولا يريد أن يعترف بها حتى لا يكشف فشله أو تواطئه: تواطؤ المشارك في المخطط بداية أو المستفيد منه لاحقاً.

ففي الوقت الذي تتعثر فيه التسوية السياسية، ويتعاظم الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس، ويتم التضييق إسرائيلياً على السلطة في الضفة وتغيير وظائفها من خلال العمل على تجريدها من كل مظاهر السيادة الوطنية، وفي الوقت الذي تتعثر فيه المصالحة أو تتحول في أفضل الاحتمالات إلى مصالحة إدارة الانقسام، وفي الوقت الذي تمنع إسرائيل غالبية شعبنا من التنقل ما بين غزة والضفة، وفي الوقت الذي يعلن فيه الاتحاد الأوروبي بأن ما تقوم به إسرائيل في الضفة من ممارسات يجعل من المستحيل إنجاز حل دولة غزة والضفة؟!.. في هذا الوقت قام رئيس وزراء حكومة غزة بجولة خارجية سماها الناطق الرسمي باسم حماس سامي أبو زهري بأنها عنوان كسر الحصار عن غزة، وهو ما أكد عليه رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية نفسه في كلمته أمام أعضاء المجلس التشريعي في غزة بعد عودته. هي تاريخية بحق لأن الاستقبال الذي حظي به هنية في بعض الدول لا يقل عن استقبال رؤساء الدول!

ليس (الربيع العربي) وحده مَن ساعد على نجاح زيارة هنية والتعامل معه كرئيس حكومة شرعية كما قال قادة تونس في تبريرهم لاستقبال هنية الأمر الذي أثار حفيظة منظمة التحرير والسلطة في الضفة، ولكن أيضاً مأزق التسوية ومنظمة التحرير والسلطة في الضفة جعل الأنظار

تتجه لحكومة غزة ولحركة حماس باعتبارهما امتداداً لقوى الإسلام السياسي الصاعد، أيضا أنه منذ سيطرة حماس على القطاع منتصف (2007) وهي تشتغل على دولنة غزة، وبالفعل تمكنت من السيطرة على كل مناحي الحياة الرسمية وغير الرسمية، وتم إعادة هيكلة الوزارات بحيث باتت مستقلة نهائياً عن حكومة رام الله، وأسست لنظام جبائي شمولي مكنها من الاعتماد على الذات مالياً بنسبة كبيرة، إضافة إلى المؤسسات الأمنية المتعددة التي تُخضع لسطوتها الجميع.

ماذا بعد كسر الحصار وقد مرت سنوات على سيطرة حركة حماس على القطاع، خلال هذه السنوات حكمت حركة حماس حكماً استبدادياً منفرداً، وهو شكل نظام الحكم الذي تثور الشعوب العربية ضده، وخلال هذه السنوات تآكلت الشرعيات التي صيرت حماس الحزب الأول في فلسطين؛ تآكلت شرعية صناديق الانتخابات لأن المدة الدستورية للحكومة والتشريعي انتهت، وتآكلت شرعية المقاومة لأن حماس لم تعد نمارس المقاومة. إن كان لدى حركة حماس، وبعد رفع الحصار عن غزة، رؤية إستراتيجية للمرحلة القادمة غير الاكتفاء بدولة غزة، فنتمنى أن نسمع عنها، وحتى على مستوى دولة غزة، فإلى متى ستبقى حماس متفردة بالسلطة في القطاع ومُهمِّشَة للأحزاب والقوى السياسية الأخرى؟

فلتذهب دولة غزة إلى الجحيم

ما هو قريب من هذا المعنى قال به قادة الصهاينة قبل انسحابهم من غزة في سبتمبر (2005)، آنذاك كان قطاع غزة وأهل قطاع غزة كابوساً يؤرق الصهاينة، وخنجراً دائم الخَزِّ في جنوبهم، وقنبلة موقوتة لا يعرفون متى تنفجر وكيف سيكون انفجارها. نعم، كان قادة الصهاينة دائمي التصريح والتمني أن تذهب غزة إلى الجحيم وأن يبتلعها البحر، والجحيم والبحر قول مجاز المقصود به التخلص من قطاع غزة لأية جهة تتحمل مسؤولية إدارته وتؤمن حدوده مع إسرائيل، وقد سبق للرئيس (أبو عمار) أن رفض عرضاً إسرائيلياً بتسلم قطاع غزة وإقامة دولة به. مرد قول إسرائيل ذلك أن غزة كانت آنذاك تمثل حالة فلسطينية نضالية مستعصية على الاحتلال، حيث كل عملياته

الإجرامية من تجريف للأراضي وتوغلات وقصف للبيوت وقتل للمدنيين لم تزد أهل غزة إلا إصراراً على الصمود وثباتاً على المواقف، ولأن غزة آنذاك كانت بؤرة تأجيج وتحريض على الثورة تتعدى تأثيراتها فلسطين لتشمل العالم أجمع.

نعم، فغزة تلك المنطقة الصغيرة من جنوب فلسطين والفقيرة وشبه الصحراوية لم تتميز فقط من خلال دورها النضالي بعد الاحتلال الإسرائيلي في العام (1967)، بل كان دورها النضالي قبل الاحتلال لا يقل أهمية عن دورها بعد الاحتلال. فقطاع غزة حافظ على الهوية الفلسطينية بعد النكبة وفي سنوات التيه والضياع بعد أن فرضت إسرائيل جنسيتها وقوانينها على فلسطينيي الخط الأخضر، وفرض الأردن جنسيته وقوانينه على فلسطينيي الضفتين، فيما كان ممنوعاً على فلسطينيي الشتات التعبير عن هويتهم أو ممارسة حقهم بالنضال الوطني.

خلال سنوات التيه والضياع استمر فلسطينيو القطاع في حمل راية الهوية الوطنية والحفاظ على الشخصية الوطنية خصوصاً أن ثلاثة أرباع القطاع من اللاجئين الذين كانت الغربة وحياة اللجوء دافعاً قوياً عندهم لرفض الواقع والنضال من أجل العودة لأرضهم التي شردوا منها، ولاجئو القطاع جسدوا وعبروا عن خصوصية كل قرية ومدينة فلسطينية بملابسها ولهجاتها ومأكولاتها وتجاربها النضالية وذاكرتها التاريخية، وفي قطاع غزة تشكلت أولى خلايا المقاومة الوطنية منذ الخمسينيات، وأبناء القطاع رفدوا الثورة في الخارج بخيرة القيادات والمقاتلين، ومن قطاع غزة انطلقت شعلة الانتفاضة الأولى (1987)، وقطاع غزة احتضن اللبنات الأولى لمؤسسات كان يؤمل منها تجسيد حلم الدولة ولو في إطار تسوية مشكوك بنجاحها، فكان المطار ومقر الرئاسة (المنتدى) ومقرات وزارية والمجلس التشريعي والبدء بمشروع ميناء غزة، إضافة إلى الممثليات الأجنبية ومشاريع تنموية واعدة... الخ.

إن كانت غزة بالنسبة إلى الفلسطينيين تمثل جنوب فلسطين أو منطقة من فلسطين يحبونها كما يحبون فلسطين، فإنها بالنسبة إلى أهل غزة المقيمين أو المغتربين تمثل مسقط الرأس أو الوطن الصغير خصوصاً بالنسبة إلى من لم يرَ أية منطقة أخرى من فلسطين. فطوال ثلاثة عقود من غربتي الإجبارية

كانت صورة وذكريات الوطن الذي تختزنه ذاكرتي هو قطاع غزة خصوصاً مخيم البريج الذي وُلِدت وترعرعت فيه، ولكن وطن الذاكرة أو وطن مسقط الرأس مجرد إثبات مكان مولد أو ذكريات جميلة عن مرحلة الطفولة والمراهقة، إنه حب إضافي إلى فلسطين الوطن الكبير، كما هو الحال لحب ابن الخليل لمدينته وحب ابن القدس لمدينته وابن يافا لمدينته.لا يمكن لمسقط الرأس أن يشكل وطناً ودولة، ولا يمكن لأي منطقة تتميز بدور أو بخصوصية نضالية أن تشكل دولة أو كياناً خاصاً، فلكل مدينة في فلسطين تاريخها النضالي، ومقابر شهداء فلسطين في الأردن وسوريا ولبنان لا تميز بين شهداء مدينة ومدينة، فالشهداء قضوا في سبيل الله والوطن وليس دفاعاً عن مدينة بعينها.

لن نقلل من المعاناة التي يعيشها أهلنا في قطاع غزة، لكن يجب أن لا ننسى أن كل فلسطين محتلة، وأن أهلنا في الضفة والقدس وفي مخيمات لبنان واليوم في مخيمات سوريا عاشوا ويعيشون معاناة لا تقل عن معاناة أهل غزة، وبالتالي فالتميز بقسوة المعاناة لا يبرر مجرد التفكير بالخروج من الحالة الوطنية من خلال توظيف المعاناة لخدمة تطلعات سلطوية للبعض أو لخدمة أجندة خارجية. وحتى نكون أكثر وضوحاً وصراحة، وبعيداً عن الانتقائية في الحديث عن المعاناة، فإن أهلنا في الضفة والقدس هم الأكثر معاناة من الاحتلال والمعركة الحقيقية بالمقياس الوطني هي التي تجري هناك، ويجب أن نحكم ونحاكِم ونُقَيم الوضع في الضفة والقدس، ليس من خلال سياسة السلطة وممارساتها بل من خلال معاناة الشعب وما تتعرض له الأرض من استيطان وتهويد.

غزة ولا شك تقدم شهداء وتعاني من الحصار والقصف، ولكن غزة تبقى أرضاً فلسطينية وليست محل أطماع أحد، وليس من خيار أمام فلسطينيي غزة إلا أن يكونوا فلسطينيين، أما في الضفة والقدس فالاستيطان متواصل في الضفة والمواطنون مهدَدون بمصادرة أرضهم ومياههم وغير آمنين على مزارعهم وأعمالهم، والقدس تهود بشكل غير مسبوق حتى المساجد ودور العبادة باتت تُحرق وتدنس علنا. يجري هذا في الضفة والقدس في ظل عجز السلطة وتواطؤ بعضها مع الاحتلال، ولكن، أيضاً، في ظل صمت جماعات الإسلام السياسي التي تريد أن تؤسس مشروعها السياسي ولو على أنقاض المشروع الوطني، يساعدها في ذلك بعض الفضائيات المحسوبة على حكومات أو على

جماعات سياسية تفرغت بشكل كلي لما يجري في غزة تحت عنوان وشعار حصار غزة ونصرة غزة مع التركز أكثر على المشاهد المأساوية لجثث الأطفال والعائلات المشردة والبيوت المهدمة.

لأن حركة حماس اختزلت فلسطين بغزة وتركزت مناشدتها للعالم على رفع الحصار عن غزة، فقد وجدت جماعات الإسلام السياسي بما فيها تركيا وكذا الأنظمة العربية والإسلامية الفرصة للتخلص من مسؤوليتها القومية والإسلامية والجهادية تجاه القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، بأن اختزلت بدورها مسؤوليتها لتقتصر على المطالبة برفع الحصار عن غزة، والعمل على مساعدة غزة مالياً، وهذا الأمر يُظهر هذه الأطراف وكأنها تناصر الشعب الفلسطيني لأنها لن تكون فلسطينية أكثر من الفلسطينيين، وفي نفس الوقت يخلصها من عبء الحديث أو العمل على تحرير فلسطين أو مواجهة الاستيطان والتهويد الإسرائيلي بما قد يسببه لها ذلك من حرج مع حليفتها واشنطن.

بفعل الماكينة الإعلامية للإسلام السياسي ومن يسانده من دول، غُيبت فلسطين لصالح غزة، وأصبحت قضية رفع الحصار عن غزة القضية المركزية ومقياس الحق والعدالة ومقياس الانتماء العربي والإسلامي بالنسبة إلى جماعات الإسلام السياسي والحكومات العربية والإسلامية، وتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، تراجعت قضية القدس والضفة الغربية واللاجئين والمقاومة ووجود إسرائيل بحد ذاته.

استطاعت هذه الفضائيات تغييب ومصادرة العقل والتفكير العقلاني، لتختزل القضية الفلسطينية بغزة وحصار غزة، وباتت غزة أكثر قدسية من القدس. نتيجة هذه الجهود سيتم رفع الحصار عن غزة اليوم أو غداً، وإسرائيل عندما خرجت من غزة مبقية على حصارها إنما لتساوم على رفع الحصار مستقبلاً بثمن، وثمن رفع الحصار هو التخلص نهائياً من المسؤولية عن غزة بإلقاء هذه المسؤولية على أية جهة فلسطينية أو على مصر أو على كليهما. هذا ما كان يقصده قادة الصهاينة بأن تذهب غزة إلى الجحيم أو فليبتلع البحر غزة. واليوم تنجح إسرائيل في تنفيذ مخططها الأصلي، ولكن بتخريجة تبدو وكأنها انتصار للفلسطينيين ولكل من طالب برفع الحصار.

لن يغير نفي قيادات من حماس ما يتردد في كواليس حركة حماس حول فصل غزة عن الضفة والإعداد للإعلان عن دولة غزة، لأن ما يجري على الأرض أكثر إفصاحاً ودلالة من أي حديث، فمنذ اليوم الأول للانقلاب والجهود تجري حثيثاً لدولنة غزة. ما يجري مخطط مرسوم وليس خطأ يمكن إصلاحه؛ مخطط للأسف يصب مباشرة في خدمة السياسة الصهيونية، ويعتبر استكمالاً لمخطط شارون بالانسحاب من غزة، وفي نفس الوقت يندرج ضمن السياسة الأمريكية لصناعة الشرق الأوسط الكبير والفوضى البناءة، وهما جزء من استراتيجيه أوسع تسميها واشنطن محاربة الإرهاب أو التطرف الإسلامي من خلال استيعاب الإسلام المعتدل وتقله من جبهة الجهاد والمقاومة إلى جبهة السلطة والحكم.

إن انتصار من يوجهون ويمولون ويغطون إعلامياً حملات رفع الحصار ومن يسعون لدولنة غزة هو انتصار للإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. ومع ذلك نؤكد مرة أخرى أن قوى وأحزاب وشخصيات فلسطينية وعربية وأجنبية تشارك في حملات رفع الحصار بحسن نية، وهؤلاء صادقون في مشاعرهم ولا تدفعهم لهذا السلوك إلا روح الانتماء والتعاطف الصادق والعمل ضمن المتاح، فلهؤلاء كل تقدير واحترام.

(دولة) غزة التي تتشكل اليوم على مساحة (1.5٪) فقط من مساحة فلسطين التاريخية، والتي يريد البعض تسويقها كانتصار للمقاومة ولفلسطين، إنما تتصير دولة نتيجة تقاطع عدة إرادات ومصالح، ليست الإرادة الوطنية إحداها:

1- إرادة إسرائيلية بالتخلص من غزة وما تمثله من خطر ديمغرافي وأمني على إسرائيل إن بقيت تحت سيطرتها.

2- إرادة أمريكية بتدجين الإسلام السياسي من خلال تمكينهم من السلطة لإبعادهم عن ميدان الجهاد والمقاومة، وهي إرادة تلتقي مع سياسة بعض الأنظمة العربية التابعة.

3- إرادة الإسلام السياسي خصوصاً حركة الإخوان وفرعها في قطاع غزة في التمكين بدولة إسلامية في سياق المشروع الإسلامي الكبير الذي يروجون له.

4- إرادة نخبة حاكمة في قطاع غزة ذات أفق سياسي ضيق وانتماء وطني ضعيف، أغرتها السلطة والامتيازات ترى في دولة غزة ضماناً لمصالحها.

5- إرادة بعض مكونات السلطة في السلطة الوطنية بإخفاء فشلهم وعجزهم بتصدير الأزمة من خلال الترويج بأن غزة تشكل عبئاً على ميزانية السلطة، وبالتالي على سكان الضفة الغربية، وعليه يجب التخلص من غزة، وبعض من هؤلاء معبأ تاريخياً بحقد على غزة وأهلها، وهؤلاء غير بعيدين عن توجهات بعض صناع القرار في الأردن.

نعم نحب غزة وأهل غزة ونحترم تضحيات أهل غزة، ولكن حبنا لفلسطين واحترامنا لتضحيات شعب فلسطين عبر التاريخ أهم وأكبر من حبنا واحترامنا لغزة وأهلها. نعم لشهداء ولصمود أهل غزة كل احترام وتقدير، ولكن لأن هناك من يريد أن تنقلب غزة على ذاتها وتاريخها ورمزيتها وعلى المشروع الوطني، ولأن غزة تحولت إلى ساحة صراع على سلطة ومناصب تثير شهوة الصغار فقط، ولأن فقر غزة وبؤسها أصبح مصدر غنائم لنخبة غيبت فلسطين وتكرش أفرادها حتى باتوا بدون رقبة، ولأن غزة تحولت إلى مقبرة للمقاومة وللمشروع الوطني، ولأن غزة باتت تنزلق يوماً بعد يوم لتقوم بدور وظيفي يخدم مشاريع وأجندة إسرائيلية وأمريكية وإقليمية.

لأنه يراد لغزة أن تندرج ضمن هذا السياق وتقوم بهذه الوظائف، نقول: فلتذهب دولة غزة ومن يقولون بها إلى الجحيم.

ثانياً: المشروع الوطني كبش فداء صعود الإسلام السياسي في العالم العربي

قد يقول البعض إن تزامن صعود الإسلام السياسي وسيطرته على الحكم في أكثر من بلد عربي من خلال ما يسمى (الربيع العربي) مع السياسة الأمريكية للهيمنة على الشرق الأوسط من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير وسياسة (الفوضى الخلاقة) يعود للمصادفة البحتة، وبالتالي لا يوجد رابط يربط بينها وأية محاولة للربط بينها وتصوير الأمر وكأنه مخطط إنما يندرج في إطار فكر ونظرية المؤامرة. نعتقد أن شواهد الواقع وما يتوفر من معلومات يؤكد وجود هذا المخطط الذي يعرفه

كثيرون من أصحاب القرار وبعضهم يشارك فيه بوعي، ولكنهم يخفون الحقيقة عن الشعب حتى لا تتضرر مصالحهم وتتزعزع مواقعهم. كما أن نظرية المؤامرة التي يتذرع بها كل من يخشى الحقيقة، جزء أصيل من الحياة السياسية المعاصرة، وهي جوهر وقلب السياسة الواقعية التي تؤسس على القوة والمصلحة والتفاهمات والاتفاقات غير المعلنة، وساذج من يعتقد أن كل سياسات الدول خصوصاً الكبرى تقوم على الشرعية الدولية والقانون الدولي والاتفاقات المعلنة، فما هو خفي من هذه السياسات أكثر مما هو معلن.

إذ أذكر الأمثلة والحالات الآتية، ليس دفاعاً عن الجماعات المتطرفة، لأننا ندرك الدمار الذي لحق بالشعوب العربية منذ ظهور هذا الوباء، كما لا أرمي من ورائها الطعن أو التشكيك بالأنظمة والدول والقوى التي تدافع عن نفسها وعن شعوبها من خلال مواجهة هذه الجماعات، ولكن ما أرمي إليه هو تأكيد أن الهدف من صعود الإسلام المعتدل بمباركة الغرب كان بهدف خلق فتنة وفوضى وضرب الإسلام المتطرف. بدأ ضرب الإسلام المتطرف بتنسيق أمريكي أطلسي مع بعض الجماعات الإسلامية المعتدلة في أفغانستان ومنها انتقل إلى باكستان والعراق واليمن وغزة- مهاجمة حماس مسجد ابن تيمية وقتل الشيخ عبد اللطيف موسى وكل جماعته في أغسطس (2009)، ومهاجمة جماعة جيش الإسلام بقيادة ممتاز دغمش في نفس العام-.

نعم، إن أخشى ما نخشاه أن الفلسطينيين، شعباً وقضية تحرر وطني سيدفعون ثمن وصول وإيصال الإسلام السياسي المعتدل- خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين- للحكم في إطار أكبر تخطيط استراتيجي غربي/ إسلام سياسي عبر التاريخ، تشارك فيه حركة حماس باعتبارها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين.

إن كانت مؤشرات التنسيق بين الطرفين تعود لسنوات خلت، حيث بداياتها مع العلاقة الخاصة التي ربطت جماعة الإخوان المسلمين في بداية ظهورها مع مراكز القرار الإستراتيجية في بريطانيا، ثم تواصلت مع واشنطن وحلف النيتو منذ خمسينيات القرن الماضي لمواجهة الخطر الشيوعي في المنطقة، إلا أن أهداف هذا التحالف تغيرت من مواجهة الخطر الشيوعي إلى مواجهة خطر الإسلام المتطرف

ومنه إلى السيطرة الإستراتيجية الكاملة على المنطقة. وعليه فهدف تحالف الغرب/ الإخوان المسلمين يتجاوز إسقاط أنظمة دكتاتورية أو تأسيس أنظمة ديمقراطية.

فإذا كان للشعوب العربية الحق في السعي للديمقراطية والتخلص من الدكتاتورية، ومن حقها، أيضاً، قبول الدعم من أي جهة كانت، واختيار شبكة علاقاتها وتحالفاتها، كما من حق جماعات الإسلام السياسي المشاركة في الحياة السياسية وتولي السلطة ما دام الشعب اختارها، فإن أهداف واشنطن من وراء دعم الحراك الشعبي العربي تتجاوز نشر الديمقراطية في العالم العربي، بل وتتجاوز مواجهة الإسلام المتطرف والإرهاب كما كان مرسوماً في البداية. هذه أهداف جزئية أو مرحلية لخدمة هدف أكبر. واشنطن توظف فزاعة التطرف الإسلامي لتحقيق أهداف أكبر من القضاء على الإرهاب، ولا نستبعد أن جزءاً كبيراً من العمليات الإرهابية التي تقوم بها جماعات يُقال إنها منتمية للقاعدة موجهة بطريقة غير مباشرة من أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية التي اخترقت هذه التنظيمات، حتى يجوز القول إن لواشنطن ولإسرائيل (تنظيم قاعدة) خاص بهما، وما يجري في سوريا يؤكد ذلك.

ما يجري اليوم في العالم العربي والشرق الأوسط سيعيد ترتيب الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة على عدة مستويات؛ أهمها أنه سيجعل المنطقة العربية والشرق الأوسط كله منطقة نفوذ لواشنطن ولحلف الناتو ولإسرائيل، من خلال تجديد أنظمة الحكم والتحالفات في المنطقة بما سيعزز ويؤمن مصالح الغرب لسنوات قادمة، وهي سيطرة ستؤدي، أيضاً، إلى تعزيز مكانة الغرب في صراعه الاستراتيجي مع منافسيه وخصومه الدوليين الحاليين والمستقبليين كروسيا والصين وأية قوة اقتصادية أو عسكرية صاعدة، ومع إيران إن ساءت العلاقة بينهم. لو اقتصرت نتائج هذه الإستراتيجية أو المعادلة الجديدة في المنطقة على إسقاط بعض الأنظمة الدكتاتورية التي انتهت صلاحيتها لهان الأمر، وربما وجدنا عذراً لقوى الإسلام السياسي في التنسيق مع واشنطن، إلا أن الخطورة أن هذه الإستراتيجية تستهدف القوى التحررية والوطنية والقومية والديمقراطية الحقيقية، وتستهدف المشروع الوطني التحرري الفلسطيني سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهكذا من ليبيا إلى مصر مروراً بتونس وسوريا، فإن حركات الإسلام السياسي التي وصلت إلى السلطة أو شاركت فيها أو تسعى إليها، تشارك بوعي أو بدون وعي بجريمة التضحية بالمشروع الوطني الفلسطيني مقابل وصولها إلى السلطة. صحيح أن المشروع الوطني بشقّيه المقاوم والمفاوض كان يمر بمأزق بسبب التعنت الإسرائيلي والتواطؤ الأمريكي والتخاذل العربي إضافة إلى فشل وعجز السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية عن إنجاز اختراق مهم نحو الدولة الفلسطينية المستقلة، إلا أن الفلسطينيين والشعوب العربية لم تكن تنتظر من يطلق رصاصة الرحمة على المشروع الوطني، بل كانوا يأملون أن سقوط زعماء تآمروا على الفلسطينيين وتاجروا بقضيتهم سيؤدي إلى إنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني واستنهاض حالة شعبية ورسمية عربية مناهضة لإسرائيل وحلفاء إسرائيل خصوصاً واشنطن، ويأملون التراجع عن كل الاتفاقات والتفاهمات والعلاقات التي كانت تربط العرب بإسرائيل، وكذلك إعادة النظر بالتحالف الأمني والعسكري مع الغرب، وإعادة النظر بالقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، كل ذلك تمهيداً لإعادة تشكيل دول الطوق حول فلسطين ووضع إستراتيجية لتحرير الأراضي العربية المحتلة في العام (1967) إن لم يكن أكثر من ذلك. أليس هذا هو الحلم العربي طوال العقود التالية لهزيمة (1967)؟ وما قيمة ربيع عربي أو ثورات عربية إن لم يتم رد الاعتبار للإهانة التي لحقت بالعرب في العام (1967)؟

مع كامل الاحترام والتقدير للشعوب العربية التي قامت بالثورة، فإن سقوط الحكام المستبدين لم يكن فقط بفعل الحراك الشعبي، بل نتيجة دخول أطراف أخرى على خط الثورة؛ أطراف داخلية- جماعات إسلامية خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين- وأطراف خارجية- واشنطن وحلف الناتو-. أطراف تلاقت مصالحها لتوجيه الأمور ضمن معادلة جديدة يتم تخريجها وكأنها انتصار للثورة. ما كان لجماعة الإخوان المسلمين أن تصل إلى السلطة أو تشارك فيها لو لم تكن تفاهمات مسبقة بينها وبين واشنطن على عدم الإخلال بالوضع القائم بين إسرائيل والعرب، أيضاً أن تشجع جماعة الإخوان المسلمين حركات المقاومة الفلسطينية التابعة لها على تهدئة الأوضاع مع إسرائيل. ومن هنا نلاحظ أن كل قوى المعارضة (الإسلامية) خصوصاً إخوان مصر، أرسلت رسائل مزدوجة؛ رسائل

لواشنطن بأنها غير معادية للغرب ولمصالحه وتواجده في المنطقة، والكل تابع الاتصالات والزيارات التي قام بها ممثلون عن هذه الجماعات للسفارات الأمريكية في بلدانهم ولواشنطن ولعواصم الغرب للتنسيق معها وطمأنتها على التزامها بمصالحها في المنطقة، أيضاً أرسلت هذه الجماعات رسائل عبر واشنطن وعبر ممثلي اليهود في واشنطن لإسرائيل بأنها تحترم الاتفاقات الموقعة معها، وبالتالي تستمر باعترافها بوجود إسرائيل.

مما لا شك فيه أن الوضع في دول ما يسمى (الربيع العربي) سيكون مختلفاً عما كان عليه سابقاً، والشعوب العربية هي المعنية بتقييم والحكم على هذا التغيير سلباً أو إيجاباً، كما أنها صاحبة الحق في اختيار نظامها السياسي وتوجهاته السياسية والأيديولوجية، ونحن مع إرادة الشعوب العربية. ما يعنينا كفلسطينيين أن لا ندفع ثمن الصراع على السلطة وعلى تقاسم النفوذ في العالم العربي. ما يعنينا وما يجب عدم السكوت عنه أن تستمر النخب والحركات السياسية العربية في توظيف قضيتنا ومعاناة شعبنا كأدوات للوصول إلى السلطة، فتتكرر تجربتنا مع القوى والأنظمة القومية والثورية التي صادرت قضيتنا وقرارنا المستقل لأربعة عقود، فانتكست وانتكست قضيتنا معها. لا نريد أن نخرج من سطوة أنظمة مستبدة تاجرت بالقضية وساومت عليها تحت شعارات وأيديولوجيات قومية ووطنية وثورية... الخ، إلى أنظمة إسلامية تضحي بالمشروع الوطني الفلسطيني وبحقنا في دولة مستقلة تحت شعار المشروع الإسلامي أولاً، أو تبرير مهادنتها وتحالفها مع واشنطن وإسرائيل بضرورات بناء الوضع الداخلي أولاً.

قطاع غزة: أدوار وظيفية ورهانات متعددة

بعد سنوات على انقلاب حماس على منظمة التحرير والسلطة وحدوث الانقسام، يحق للمرء أن يتساءل: لماذا حدث الانقسام؟ ولماذا فشلت كل محاولات المصالحة الفلسطينية؟ ولماذا تراجعت الجهود الجادة تجاه المصالحة الفلسطينية بعد وصول الإسلاميين للسلطة في أكثر من بلد عربي؟ ولماذا لم تبذل جماعة الإخوان المسلمين ودول مثل إيران وتركيا جهوداً جادة لرأب الصدع الفلسطيني؟

وإن كانت نخب وأطراف فلسطينية مستفيدة من الانقسام وتُعيق كل محاولة للمصالحة، فهل هذه النخب والأطراف تشكل وحدها العائق أمام المصالحة أم هي مجرد أدوات صغيرة في لعبة أكبر؟ الجواب في ظني أن المصالحة فشلت لأن الانقسام الفلسطيني جزء من مخطط إعادة ترتيب وضع المنطقة، أي إنه مرحلة مبكرة وإنجاز متقدم من (الربيع العربي)، ولأنه كذلك فإن الدول والجماعات الفاعلة في المعادلة الشرق أوسطية الجديدة معنية باستمرار الانقسام.

إن كان ما يسمى الربيع العربي الذي تُعرف بدايته- يناير 2011- ولا تُعرف له نهاية، استحضر تاريخ العلاقة بين جماعات الإسلام السياسي المعتدل- خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين- والغرب، وربط صعود الإسلاميين بإستراتيجية واشنطن للشرق الأوسط الكبير لاستيعاب الإسلام المعتدل وإعادة رسم خريطة المنطقة بما يضمن الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية، فإن البداية الحقيقية لتنفيذ هذا المشروع لم تبدأ في تونس ومصر، بل في فلسطين في العام (2004)، ولكن ضمن تطبيق يأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الفلسطينية من حيث عدم وجود دولة ونظام سياسي سيادي فلسطيني والواقع الجغرافي المجزأ لمناطق السلطة.

كانت واشنطن تدرك تماماً بأنه لا يمكن تجاوز القضية الفلسطينية إن أرادت إنجاح مخططها لمواجهة التطرف الإسلامي وإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، وهنا التقت السياسة الأمريكية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة مع السياسة الإسرائيلية التي تريد الانقلاب على التسوية ومشروع حل الدولتين والتخلص من ياسر عرفات، لأنه لا يوجد في فلسطين دولة ونظام سياسي مستقل كبقية الدول العربية، ولأن أسلوب تحريض الشعب على السلطة للخروج إلى الشارع والمطالبة بإسقاط النظام كما جرى في الدول العربية مرفوض إسرائيلياً؛ حيث تخشى إسرائيل أي حراك شعبي فلسطيني، كما أن الشعب الفلسطيني يرفض الدخول في مواجهة مع السلطة في ظل وجود الاحتلال، ولأن في فلسطين ازدواجية سلطة وانقسام سياسي وإيديولوجي طرفاه السلطة ومنظمة التحرير من جانب وحركة حماس من جانب آخر، فقد قررت إسرائيل، وبدعم واشنطن، أن الأسلوب الأنجع لتحقيق مصلحتهم المشتركة بـ (إسقاط النظام) في فلسطين يتمثل في تطبيق خطة

موجودة مسبقاً تقضي بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة ما يؤدي إلى فصل غزة عن الضفة، وإفشال إمكانية قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة بقيادة منظمة التحرير ورئيسها (أبو عمار)، وخلق فتنة فلسطينية داخلية- فوضى خلاقة كما تريد واشنطن-.

لم تكن إسرائيل تريد إنهاء سلطة (أبو عمار) لأنه إرهابي أو يدعم المقاومة، بل لأنه يريد تطبيق اتفاقية السلام بحذافيرها بما يسمح بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل أراضي الضفة وغزة، ومن هنا عملت إسرائيل بتشجيع من واشنطن التي اعتبرت أن (أبو عمار) عقبة في طريق السلام، ومن أنظمة عربية تخلت عن (أبو عمار) وهو محاصر في المقاطعة، عملوا على تغيير الواقع القائم في مناطق السلطة من خلال خلق أوضاع في قطاع غزة مختلفة عما هي في الضفة وتهيئ قيادات فلسطينية للقيام بأدوار وظيفية منفصلة في غزة والضفة.

كان التوجه الإسرائيلي والأمريكي بإسناد أمر قطاع غزة للرجل القوي في غزة آنذاك محمد دحلان كما سبق الذكر، ولكن لأن العقيدة السياسية التي تحكم واشنطن وإسرائيل والغرب عموماً تقوم على مبدأ (لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة بل مصالح دائمة)، وحيث أن مصالحهم، وكما نصحتهم مراكز التفكير الاستراتيجي، تكمن في التحالف مع الإسلام المعتدل خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، فلم يكن لديهم مانع من التخلي عن حلفاء قدامي إن كان في ذلك خدمة لإستراتيجيتهم الجديدة، وبالفعل تم التخلي عن (أبو عمار)، بل اغتياله وتعزيز نفوذ محمد دحلان وتهيئته ليكون (حاكم غزة)، ودخل النظام السياسي الفلسطيني في أزمة مهدت لتنفيذ خطة الانسحاب أحادي الجانب من غزة.

مع تبني مشروع الشرق الأوسط الكبير في العام (2004)، والتوجه نحو التحالف مع الإسلام السياسي، تم التخلي عن محمد دحلان (مؤقتاً) لصالح حركة حماس التي أدركت مبكراً، ومن خلال حلفائها خصوصا قطر، أن إسرائيل لن تنسحب من الضفة الغربية، وأن قطاع غزة أقصى ما ستعطيه إسرائيل للفلسطينيين. واليوم نلاحظ الحملة التي تشنها إسرائيل ضد الرئيس (أبو مازن)؛ ليس لأن (أبو مازن) لا يريد السلام أو أن مواقفه وطنية متطرفة، بل لأن دوره الوظيفي انتهى، ولأن هناك

معادلة جديدة تحتاج إلى شخصيات جديدة بسقف سياسي أقل من السقف السياسي لـ (أبو مازن) والسلطة، مع أن مواقف وسياسات (أبو مازن) تواجه بانتقادات كبيرة في الساحة الفلسطينية لكونه ذهب بعيداً في المفاوضات وفي مراهنته على عملية التسوية.

نلاحظ أن نفس الدور الذي تقوم به اليوم قطر وواشنطن فيما يسمى الربيع العربي قامتا به في فلسطين منذ العام (2004). وهكذا التقى المخطط الإسرائيلي مع المخطط الأمريكي من خلال وعد حركة حماس بسلطة في قطاع غزة مقابل التزامها بشروط أهمها أن توقف عملياتها الاستشهادية داخل الخط الأخضر وداخل الضفة والقدس، وأن يقتصر نشاطها العسكري على قطاع غزة.

وهكذا حرضت واشنطن وإسرائيل وجماعة الإخوان المسلمين حركة حماس على السلطة، ودفعوها للانقلاب عليها بعد أن شجعوها على الدخول في لعبة السلطة من بوابة المشاركة في الانتخابات. إن من يتابع مجريات الأحداث منذ (2004) سيلاحظ كيف أن شارون طرح خطته للانسحاب من قطاع غزة في (2 فبراير 2004) ونشرت رسمياً آنذاك في صحيفة هآرتس الإسرائيلية، وانسحبت إسرائيل بالفعل في سبتمبر (2005)، ومباشرة قررت حركة حماس وقف عملياتها العسكرية داخل الخط الأخضر، ثم أوقفتها في الضفة والقدس، وفي نفس العام قررت المشاركة في الانتخابات المحلية التي جرت في ديسمبر، ثم في الانتخابات التشريعية في يناير (2006)، وتلا ذلك الانقلاب في يوليو (2007) في ظل صمت إسرائيل المطبق وسكوتها على الهجوم الحمساوي لأيام على مواقع السلطة، حيث كان مقاتلو حماس يطاردون رجال السلطة حتى الحدود مع إسرائيل دون أن تفعل هذه الأخيرة شيئاً.

تم تمكين حماس من السلطة في غزة بتعاون أو تواطؤ بعض رجالات السلطة الفلسطينية، ولا نستبعد أن يكون دحلان وبعض قيادات السلطة العسكريين والسياسيين لعبوا دوراً مباشراً من البعض وغير مباشر من آخرين في تمكين حماس من حكم غزة، مقابل وعد واشنطن وإسرائيل لدحلان بدور قادم في غزة بعد انتهاء الدور الوظيفي لحركة حماس، ومن هنا نفهم سبب المساعي التي لا تكل لدحلان وجماعته للعودة إلى غزة، وعودة جماعة دحلان بقوة للمشهد السياسي في قطاع

غزة خصوصاً بعد إسقاط الرئيس الإخواني محمد مرسي في يوليو (2013)، حيث يراهن النظام الجديد على محمد دحلان لإنهاء حكم حماس في غزة، وربما مساعدته على حكم غزة حتى في ظل استمرار حالة الانقسام.

انطلاقاً مما سبق، فإن الانقلاب العسكري الذي قامت به حركة حماس منتصف يوليو (2007) لم يكن تصحيحاً لمسار السلطة أو حسماً عسكرياً ضد متمردين على شرعية صناديق الانتخابات وليس استنهاضاً أو إنقاذاً للمشروع الوطني، ولو كان الأمر كذلك لباركنا خطوتها لأن أوضاع السلطة كانت تحتاج إلى تغيير حقيقي، إلا أن ما قامت به حركة حماس كان انقلاباً على المشروع الوطني وتدشيناً لمشروع إسلام سياسي يبدأ من قطاع غزة، وليس عبثاً أن يقف القيادي في حماس عبد الفتاح دخان في ذكرى انطلاق حماس في السنة الموالية للانقلاب ويطلب من جميع الوقوف في المهرجان وكان على رأسهم كل قيادات حركة حماس ليقسموا قسم الولاء للإخوان المسلمين، وليس عبثاً أيضاً أن يرفض بعض قادة حماس الوقوف للنشيد الوطني الفلسطيني أو حتى تحية العلم الفلسطيني، وليس عبثاً أو مصادفة أن يعلن السيد إسماعيل هنية أن انتصار مرسي في الانتخابات المصرية انتصار لفلسطين، وتنطلق احتفالات ومظاهر فرح عارم في غزة، فيما القدس تُهوّد، والاستيطان يلتهم غالبية الضفة، والمقاومة متوقفة، والانقسام يتعاظم يوماً بعد يوم.

لم يكن الحشد والتأييد المالي والإعلامي لحكومة حماس في قطاع غزة ولرفع الحصار عن القطاع، الذي قامت به جماعات الإسلام السياسي عبر العالم مدعومة بفضائيات لدول عربية حليفة لواشنطن خصوصاً فضائية الجزيرة، ببعيد عن هذا المخطط، فقد كان دعماً وتأييداً لنقطة انطلاق مشروع إسلامي مدعوم أمريكياً يبدأ من غزة حتى وإن كان على حساب المصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية. كان شعار (لبيك غزة) ورفع الحصار عن قطاع غزة وتضخيم حالة الفقر والجوع في القطاع... الخ، كلها آليات وأدوات لإنجاح مشروع إسلام سياسي، وليس إنقاذ مشروع وطني أو دعم منطقة محررة للانطلاق منها لتحرير فلسطين بما يتوافق مع قرار المجلس الوطني للعام (1974) الذي دعا (لقيام سلطة وطنية مقاتلة على أي قطعة أرض يتم تحريرها أو تعطى لنا).

كان أمراً غريباً بالنسبة إلى البعض أن يتوجه كل اهتمام الإسلام السياسي إلى قطاع غزة ويتجاهل المعركة الرئيسة في الضفة والقدس، وكأن غزة في نظرهم أهم من القدس وفلسطين، فلم يفكر الإسلام السياسي وحلفاؤه كقطر وغيرها، بما لهم من قوة ونفوذ عبر العالم في عمل شيء من أجل مواجهة المخططات الاستيطانية في الضفة والقدس وتركوا أهلنا هناك يواجهون الاحتلال وحدهم، ولو قدّم الإسلام السياسي ومن معه ربع الأموال التي تدفقت على غزة لأهلنا في الضفة، والقدس على وجه التحديد، ما ضاعت القدس وما تغولت إسرائيل على أهلنا هناك. حتى تركيا لم تكن بعيدة عن المؤامرة حيث تجاهلت المعركة الحقيقية في فلسطين والقدس وافتعلت معركة رفع الحصار عن غزة، وهي معركة خدمت تركيا وإسرائيل معاً ولم تخدم الفلسطينيين، وإن خدمت النخبة النافذة في غزة. إيران أيضاً تتقاطع مع هذا المشروع في صالح توظيف القضية الفلسطينية لصالح مشروعها القومي الفارسي الشيعي، وقد انخدع فلسطينيون كثيرون بإيران وشعاراتها، ولكن يبدو أن إغراء المال كان أكثر تأثيراً من توافق الرؤى والأيديولوجيات، وقد بانت حقيقة الموقف الإيراني في الدعوة المشبوهة التي وجهتها أطراف إيرانية لإسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة المقالة لحضور قمة طهران نهاية شهر أغسطس (2012) فهذه الدعوة، حتى وإن كانت من مستويات دنيا، اعتراف بوجود كيانيين سياسيين فلسطينيين، وبالتالي بدولة غزة، وكانت بالون اختبار لو نجح لتوالى توجيه الدعوات لحاكم غزة، وبالتالي توالت الاعترافات بكيان غزة.

لا شك أن غزة بوطنية أهلها وروح المقاومة عندهم والعمليات التي كانت تنطلق منها كانت تشكل حالة إزعاج لإسرائيل، إلا أن انسحاب شارون لم يكن فقط بسبب المقاومة في غزة، ولكن لأهداف إستراتيجية أبعد، ولو كان الانسحاب بسبب المقاومة لاستمرت المقاومة من غزة، بل وانتقلت إلى الضفة لتحريرها كما تم (تحرير غزة)، إلا أن الذي جرى أن المقاومة المسلحة بدأت تسير في منحى تراجعي، وبات انشغال حماس بتعزيز إمارتها في القطاع أهم من انشغالها بتصعيد المقاومة ونقلها إلى بقية فلسطين. السُّذج، فقط، يعتقدون أن سبب توقف العمل العسكري لحركة حماس في الضفة وداخل الخط الأخضر بعد سيطرتها على القطاع يعود للتنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل،

فمن يطلب الشهادة لا يمنعه تنسيق أمني أو غيره، والتنسيق الأمني كان موجوداً قبل هذا التاريخ، بل كان الجيش الإسرائيلي متواجداً في قطاع غزة، ومع ذلك كانت تحدث عمليات عسكرية داخل الخط الأخضر والضفة والقدس.

لا يعني ما سبق تبرئة السلطة والتنسيق الأمني من مسؤولية وقف المقاومة أو حصارها، بل المقصود عدم تحميلهم كل المسؤولية عن وقف حماس وبقية الفصائل لعملياتها العسكرية، وعلى كل حال لو كانت حماس جادة بالاستمرار بنهج المقاومة فلا يوجد تنسيق أمني في قطاع غزة يمنعها من القيام بعمليات عسكرية انطلاقاً من القطاع، والتهدئة القائمة في القطاع تؤكد ما قلناه من مخطط مرسوم منذ (2004). لم تكن خطة شارون خروجاً من غزة فقط، بل إخراجاً لغزة من مربع المقاومة ومن ساحة المواجهة مع إسرائيل، وبالتالي من المشروع الوطني التحرري.

منذ الانقسام في (2007) ومحاولات حثيثة تجري لاستكمال عناصر ومقومات دولة غزة، ويبدو أن منظمة التحرير والسلطة والرئيس لم يعد لهم حول ولا قوة فيما يجري في غزة، والبعض في السلطة والمنظمة لا يمانع هذا المصير لغزة، وقد سمعنا بعض الأصوات المشبوهة في السلطة تُحمل قطاع غزة مسؤولية الأزمة المالية للسلطة ما يولد حالة كراهية بين أهلنا في الضفة وأهلنا في غزة، وآخرون تحدثوا عن نوع من الكونفدرالية بين كيان غزة وكيان الضفة. للأسف فإن من يلهثون وراء دولة غزة أو يسكتون عن قيامها ينسون الثمن الباهظ الذي تدفعه القضية الفلسطينية خصوصاً الضفة والقدس، والذين يلهثون وراء دولة أو إمارة غزة يعتقدون أنه بمجرد فتح معبر رفح البري للبشر والبضائع أو إقامة منطقة حرة بين مصر والقطاع، سينتهي الحصار على غزة وتقوم الإمارة العتيدة! وهؤلاء يجهلون وقد يتجاهلون أن لا دولة دون سيادة والسيادة لا تُجزأ، وبالتالي لن تكتمل الدولة والسيادة حتى على مستوى دولة غزة إلا من خلال السيادة على فضاء غزة وبحر غزة وهو أمر بيد إسرائيل، وليس مصر مهما كان حاكمها، وإسرائيل في ظل أوضاعنا الراهنة لن تسمح بسيادة جوية وبحرية لغزة إلا بثمن باهظ ستأخذه في الضفة والقدس.

من الآن وإلى حين تغير المعادلة الإقليمية واتضاح مسار المفاوضات، سيدفع أهل غزة ثمناً باهظاً من أمنهم واستقرارهم، لأن من يمنح يمنع، وللأدوار الوظيفية غير المستندة على حرية وإرادة الشعب نهاية. هناك ثمن ستدفعه القضية الفلسطينية بشكل عام وأهل غزة بالخصوص حتى يتم رفع الحصار نهائياً. ولأن للدور الوظيفي لحماس في غزة نهاية، وما دام الآخرون- حركة فتح وفصائل منظمة التحرير وبقية القوى السياسية- لن تمكنهم إسرائيل من دولة في الضفة، فقد يتجه التفكير لدفعهم لمشاركة حماس في حكم قطاع غزة أو يحلوا محلها خصوصاص وقد مرت سنوات على حكم حماساوي متفرد؟ ومنطقياً نتساءل إلى متى ستستمر حماس تحكم غزة لوحدها؟ لم يعد خطاب المقاومة بدون مقاومة، ولا الحديث عن شرعية صناديق الانتخابات التي تجاوزها الزمن، ولا التعديلات الحكومية الشكلية تقنع أحداً بشرعية ما يجري في قطاع غزة، كما أنها لا تغير من الحقيقة شيئاً؛ حقيقة أن غزة محكومة بسلطة شمولية لحزب واحد.

الصغير والكبير في فلسطين وخارجها بات يشعر بأن دولة غزة قادمة في صيغتها وحدودها الحالية أو في صياغات وحدود أخرى، وقد كتبنا وتحدثنا عبر وسائل الإعلام كثيراً محذرين من هذا المصير للقضية الفلسطينية. لذا نقول لأولئك الذين يطالبون بالاعتراف بدولة غزة كأمر واقع أو يبرروا ويُجَمِّلوا حالة الانقسام أن يتوقفوا عن التذاكي وعن الفذلكات السياسية والبحث عن موقع ودور فشلوا في الحصول عليه قبل الانقسام. هناك فرق بين أولئك المتحذلقين والمنافقين الذين يعتبرون صيرورة غزة دولة انتصاراً، ويعملون على تكريس هذه الحالة و تجميلها وتبرير سلوكيات من أشتغل عليها من جهة، وأن نعتبر حالة الانقسام أمراً واقعاً مرفوضاً جاء نتيجة مؤامرة وممارسات خاطئة وعلينا العمل لتجاوزه، من جهة أخرى.

على حماس الاختيار في الأولوية بين: فلسطين وجماعة الإخوان

منذ سنوات ونحن نطالب بضرورة توطين جماعات الإسلام السياسي الفلسطينية لأيديولوجيتها وسياساتها بأن تصبح هذه الجماعات جزءاً من المشروع الوطني، وأن تعطي الأولوية للمصلحة

الوطنية على حساب أية حسابات أو ارتباطات خارجية، وفي أكثر من مناسبة طالبنا حركة حماس بإعادة النظر بارتباطها التنظيمي الإلحاقي بجماعة الإخوان المسلمين، وأن توقِف مراهنتها على أجندة الإسلام السياسي الخارجية، وتوقِف رهن مصير القضية الفلسطينية وقطاع غزة بتطور الأحداث في دول (الربيع العربي) خصوصاً مصر.

لا يعني ذلك أن تتخلى حماس أو جماعات الإسلام السياسي الفلسطينية عن مرجعيتها الدينية، بل أن تعيد النظر بارتباطاتها التنظيمية والسياسية الخارجية وتنحاز للمشروع الوطني الذي يشكل الإسلام جزءاً أصيلاً منه، وقلنا ونعيد التأكيد إن في الوطنية الفلسطينية متسع للجميع. إن جماعات الإسلام السياسي، ومنها جماعة الإخوان المسلمين، ليست الإسلام، بل هي أحزاب وإن كان لها أهداف دينية بعيدة المدى- الخلافة-، إلا أنها توظف الدين لأهداف سياسية وعلى رأسها الوصول إلى السلطة والحكم، وحركة الإخوان المسلمين في مصر تقاتل وتناضل من أجل الحكم والسلطة، والكل يتذكر كيف أن مرسي بعد وصوله إلى الرئاسة التزم بالاعتراف بدولة إسرائيل، بل وتوسط لهدنة بين فصائل المقاومة وإسرائيل بمقتضاها تتوقف المقاومة لأنه يرى أن مصلحة مصر لها الأولوية على المواجهة مع إسرائيل.

أما حركة حماس فيفترض أن قضيتها الأولى أن تتحالف مع القوى الوطنية لمواجهة الاحتلال، وليس الصراع من أجل السلطة والحكم في قطاع غزة أو دعم جماعة خارجية تسعى للسلطة والحكم في بلدها. وقد يبدو عبثاً مطالبة حماس بقطع علاقتها بالإخوان أو اتخاذ موقف معاد منهم سواء لأسباب تاريخية وإيديولوجية أو من باب رد حماس الجميل للإخوان على ما قدموه لحركة حماس من دعم مادي وغيره، ولكن وكما أن جماعة الإخوان تعطي الأولوية لمصر، فعلى حركة حماس إعطاء الأولوية لفلسطين خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة والصعبة في مصر وفلسطين.

لا غرو أن ما يجري في مصر شأن مصري ومن حق الشعب المصري والحكومة المصرية اتخاذ ما يرونه مناسباً من قرارات بما يتناسب مع خصوصية الحالة المصرية، ولجماعة الإخوان المسلمين هناك أن تتصرف بما تريد داخل حدود مصر، وقرار الحكومة المصرية بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين

كجماعة إرهابية هو قرار وطني مصري، ولا أعتقد أنه سيتعدى حدود مصر بالنسبة إلى فروع جماعة الإخوان في البلدان الأخرى، لأن هذا سيعتبر تعدياً على سيادة الدول الأخرى وتدخلاً بشؤونها الداخلية، ولكن من حق مصر أن تتخذ ما تراه مناسباً من إجراءات ضد المنتمين لجماعة الإخوان من غير المصريين عندما يريدون دخول مصر أو يقومون بأعمال مؤكدة تهدد السيادة والأمن القومي المصري.(2)

مع أن حركة حماس تقول وتؤكد أنها فرع وامتداد لجماعة الإخوان المسلمين إلا أن تَعامُل الحكومة المصرية مع إخوان فلسطين يُفتَرض أن يكون مختلفاً عن تعاملها مع إخوان مصر لعدة أسباب أهمها:

1- الجوار الجغرافي المباشر ما بين مصر وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس الإخوانية، وحيث إن مصر منفذ قطاع غزة الوحيد إلى العالم الخارجي.

2- إن قطاع غزة جزء من الشعب الفلسطيني وجزء من الأراضي الفلسطينية التي يترأسها (أبو مازن).

3- إن مصر مكلفة بملف المصالحة بين حركة حماس حركة فتح.

4- إن حركة حماس مصنفة كجماعة إرهابية من طرف إسرائيل وواشنطن ودول أجنبية أخرى.

5- بالرغم من كل أخطاء حركة حماس بحق المشروع الوطني وإساءتها لكثير من الوطنيين الفلسطينيين إلا أن القاعدة الكبيرة من عناصرها تبقى جزءاً من الشعب الفلسطيني ولهم دورهم في العمل الكفاحي ضد الاحتلال، ومن الخطأ تصنيفها كحركة إرهابية أو كعدو.

مع أننا لا نتفق مع من يطالب من الفلسطينيين بتصنيف حركة حماس كحركة إرهابية أسوة بما جرى مع إخوان مصر، إلا أن الوضع المأساوي الذي يعيشه قطاع غزة تحت حكم حماس وفشلها المعمم: السياسي والاقتصادي والمقاوم، ودورها في تدهور المشروع الوطني من خلال الانقسام،

يضاف إلى تداعيات قرار الحكومة المصرية باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حركة إرهابية على قضية المعابر والمصالحة... كل ذلك يتطلب من حركة حماس إعادة نظر جذرية بسياساتها بما يمنح الأسبقية للمصلحة الوطنية على حساب أية ارتباطات أخرى بما فيها ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين، لأن فلسطين فوق وأهم من كل الأحزاب والأيديولوجيات.

حماس ليست حركة إرهابية، ولكنها تفقد شرعيتها الوطنية يوماً بعد يوم، سواء شرعية صناديق الانتخابات حيث انتهت صلاحية المجلس التشريعي، وانتهت الشرعية الديمقراطية لرفض حماس الاحتكام لشرعية الانتخابات مجدداً، وانتخابات المرة الواحدة لا تمنح شرعية أبدية، وحماس تتفرد بالسلطة والحكم في قطاع غزة، كما تفقد حماس شرعية المقاومة حيث الهدنة التي تمتدحها إسرائيل تعني وقف المقاومة أو تحويلها إلى مقاومة أي عدوان على غزة وليس مقاومة لتحرير فلسطين، كما أن الشرعية الدينية في زماننا مجرد لغوٍ لأن الدين لا يمنح شرعية سياسية لحزب أو نظام سياسي، وفوق كل ذلك تفقد الشرعية الشعبية حيث يتراجع تأييدها ومصداقيتها بسرعة كبيرة في قطاع غزة وفي الأماكن الأخرى.

انتشار ثقافة الخوف والرعب بين سكان غزة، خوف من الحاضر وخوف على مستقبل الأبناء، وخوف على الراتب والوظيفة، وخوف على مستقبل الوطن، إضافة إلى جو الخوف الذي تثيره التصريحات النارية لبعض قادة حماس والمُهَدِّدة للمعارضة الوطنية، أو من خلال الرسائل التي تبعثها الاستعراضات العسكرية ومظاهر التجييش وهي رسائل موجهة للداخل وليس لإسرائيل... كل ذلك قد يثير الخوف لحين من الوقت وعند البعض من الناس، ولكنه لن يُخيف كل الشعب لكل الوقت، كما أن الخوف سيتحول مع مرور الوقت لحقد، والحقد سيدفع إلى ما لا تُحمَد عقباه، وعلى عقلاء حماس أخذ العبرة مما يجري في العالم العربي من حولنا.